بستار كثيف من الكتمان ، ولكن ما تسرب عنها يكفي للوصول الى الاستنتاج بأن هناك اتفاقا ما ، اخطر من كل الاتفاقيات السابقة يجري طبخه بين الملك حسين وزعماء دولة العدو .

الغارات على لبنان : وفي اواخر شهر شباط سجلت الصحف الاسرائيلية وقوع عمليتين للفدائيين في اسرائيل قتل في الاولى منها مدنيان اسرائيليان وجرح في الثانية ٨ من رجال الشرطة وحرس الحدود . وعلى اثر العملية الاولى عقد داهيد العازار ، رئيس الاركان الاسرائيلي الجديد ، مؤتمرا صحفيا وجه فيه « تحذيرا شديدا » الى لبنان تضمن تهديدا بالقيام « بعملية ما » داخل الاراضي اللبنانية . وكان من جملة ما ذكره رئيس اركان العدو ان اسرائيل « لا تميز بين فدائيين يتسللون من الاراضي اللبنانية الى اسرائيل وفدائيين يطلقون النار من داخل الاراضي اللبنانية». وكان هذا يعني ان حكومة اسرائيل قررت تحميل لبنان مسؤولية اي عمل فدائي تفترض انه انطلق من الاراضي اللبنانية ، ولو كان هذا العمل بعيدا داخل فلسطين المحتلة . وفي ليل ٢٦ شباط ١٩٧٢ شن الجيش الاسرائيلي عدوانا واسعا على العرقوب استخدم فيه المدفعية والدبابات والطائرات والمشاة، وحاول ، لمدة اربعة ايام ، فرض سيطرته على المنطقة. وقد أثار الاحتلال الاسرائيلي للعرقوب قلقا عربيا ودوليا واسعا على ضوء الانذار الذي كانت اسرائيل قد وجهته للبنان في منتصف شهر يناير الماضي وقالت فيه بأنه اذا لم « يتوقف النشاط الارهابي » فان اسرائيل سوف تقيم « اقامة دائمة في المنطقة بشكل او بآخر » . وقد اجتمع مجلس الامن واصدر قرارا يطلب فيه من اسرائيل الانسحاب فورا ، وانسحبت القوات الاسرائيلية بعد أن أقامت نقاط مراقبة معينة في المنطقة . واثناء العدوان ذكرت وكالات الانباء الواردة من تل ابيب في ليل ٧٢/٢/٢٧ بأن الاسرائيليين ينوون اتباع سياسة جديدة تجاه الفدائيين في لبنان فلا يقتصر الرد على هجمات انتقامية بل ان اسرائيل ستفرض رقابة مشددة على المنطقة . وفي اوائل اذار قصفت المدفعية الاسرائيلية عددا من القرى السورية الامامية كما اغارت الطائرات الاسرائيلية على قواعد للفدائيين الفلسطينيين في جنوب سوريا، ورد الطيران السوري على هذه الغارات بضرب مستعمرات اسرائيل في الجولان . وفي ٧٢/٣/٩ عاود الاسرائيليون قصف قرية مجدل سلم بالهاون واغارت الطائرات الحربية على منطقة الكفير ودير سماس في وادي التيم . وعلق المراسل العسكري للاذاعة الاسرائيلية على الغارة الجديدة بقوله انها « تعكس تكتيكا جديدا للقوات الاسرائيلية ، يقضي بالرد على اي هجوم فدائي في اسرع وقت ممكن وعدم الانتظار عندما تقع هجمات فدائية الى ان يصبح الوضع غير محتمل » .

ب) شؤون داخلية

وفي النطاق الداخلي كان أهم حدث في شهر شباط هو طرح سابير وزير المالية لمشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية القادمة على الكنيست لمناقشته . وعلى صعيد القوى السياسية كانت أبرز الاحداث وفاة موشيه سنيه زعيم الحزب الشيوعي الاسرائيلي (ماكي) ، واستقالة اميل حبيبي عضو الكنيست الشيوعي (راكاح) من منصبه .

مشروع الميزانية : في ٧٢/٢/٢٢ قدم سابير للكنيست مشروع الميزانية العامة لاسرائيل للسنة المالية ١٩٧٢ ــ ٧٣ لمناقشته . وخلافا للسنة الماضية لم يكن في المشروع اية مفاجأة للكنيست او الرأي العام الاسرائيلي ، لان النقاشات العلنية التي دارت بين الوزراء الاقوياء حول الميزانية (وبشكل خاص ميزانية وزارة الدفاع) والتسويات المعلنة بشأنها ، كانت قد عرفت المواطن الاسرائيلي بما ينتظره بشكل عام اقتصاديا في السنة المالية المقبلة ، التي تبدأ في نيسان القادم . وقد بلغ مجموع الميزانية في المشروع المقدم ١٥،٨٧٠ مليون ليرة اسرائيلية مقابل ١٤،٨٣٥ للسنة الراهنة . ويتضح من التحليلات التي نشرت في الصحف الاسرائيلية لمعلقين اقتصاديين حول مشروع الميزانية ان صورة العام القادم اقتصاديا بالنسبة لاسرائيل لن تختلف كثيرا عن صورة العام الماضي ، وان المواطن الاسرائيلي سوف يستطيع الاحتفاظ بمستواه المعيشي الراهن ، رغم النفقات الهائلة التي تنفقها الدولة على التسليح . ويعود الفضل في ذلك بشكل اساسي الى المبالغ الضخمة التي تتدفق على اسرائيل من الخارج ، وبشكل خاص من حكومة الولايات المتحدة التي قدمت لاسرائيل في السنتين الماضيتين مبلغ ١،٠١٥ مليون دولار بشكل قروض ومساعدات ، وستقدم لها ــ كما المح سابير في خطاب الميزانية ــ ٥٠٠ مليون دولار أيضا للسنة